



إمكانية توظيف أدوات التمويل الإسلامية في حل مشكلة السيولة النقدية
في ليبيا.

(دراسة استشرافية)

**The Potential of Islamic Finance Instruments in
Addressing the Cash Liquidity Problem in Libya.
(A Prospective Study).**

اسم ولقب المؤلف: 1- أمجد أحمد خليفة. 2- مبروكة بكار محمد.

الدرجة العلمية والوظيفة: أعضاء هيئة تدريس بجامعة السيد محمد بن علي السنوسي
الإسلامية.

البريد الإلكتروني:

الملخص باللغة العربية:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أساليب التمويل الإسلامية التي يمكن توظيفها في حل أزمة
السيولة النقدية في القطاع المصرفي الليبي، وتهدف أيضاً إلى التعرف على مدى فاعلية
أدوات التمويل الإسلامي في جذب السيولة وتوظيفها للنهوض بالاقتصاد الليبي.

أعتمد الباحثان في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستكشافي في
دراسة هذا البحث.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تفعيل أدوات التمويل الإسلامية هو خيار
مناسب للحالة الليبية خصوصاً بعد نجاحه في دول إسلامية أخرى ، وتوصلت الدراسة إلى
أن الصكوك الإسلامية أحد الأدوات التمويلية الأساسية لتوفير السيولة في القطاع المصرفي.



كما أوصت الدراسة بعدة توصيات لعل منها تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية والحديثة لجذب المدخرات، ضرورة دمج الاقتصاد غير الرسمي في الدورة الاقتصادية من خلال الحوافز الضريبية والرقابة، إعادة الثقة في القطاع المصرفي عبر ضمان الودائع وتوفير السيولة المنتظمة، ضرورة تفعيل سوق المال الليبي وفتح غرفة خاصة بتداول الصكوك الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: لا توجد الاقتصاد الليبي، القطاع المصرفي، أساليب التمويل الإسلامية، السيولة النقدية، الصكوك الإسلامية.

Research summary:

This research aims to examine the Islamic financing methods that can be utilized to address the liquidity crisis in the Libyan banking sector. It also seeks to identify the effectiveness of Islamic financial instruments in attracting liquidity and channeling it toward stimulating the Libyan economy.

The researchers adopted both the descriptive-analytical and exploratory methodologies in conducting this study.

The study reached several key findings, the most important of which is that activating Islamic financial instruments represents an appropriate option for the Libyan context, particularly given their proven success in other Islamic countries. The study further concluded that Islamic sukuk constitute one of the main financing tools for providing liquidity within the banking sector.

Moreover, the study presented several recommendations, including the development of modern Islamic banking products to attract savings; the integration of the informal economy into the formal economic cycle through tax incentives and regulatory measures; restoring public confidence in the banking system by ensuring deposit guarantees and regular liquidity provision; and the



activation of the Libyan capital market through establishing a special platform for trading Islamic sukuk.

Keywords : The Libyan economy, the banking sector, Islamic financing methods, cash liquidity, Islamic bonds.

المقدمة:

يعاني الاقتصاد الليبي العديد من المشكلات الاقتصادية والتي أثرت بدون شك على شكل وهوية الاقتصاد الليبي ومستقبله وأثرت أيضاً على حياة المواطن اليومية ومن الممكن أنها ستأثر على مستقبل الأجيال القادمة.

تعتبر أدوات الاقتصاد الإسلامي من الوسائل الفعالة التي يمكن توظيفها لجذب السيولة خارج القطاع المصرفي في ليبيا، وفي ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يقدم حلولاً مبتكرة ومستدامة لتعزيز الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية.

تمثل أهمية هذا البحث في استكشاف كيفية استخدام أدوات مثل الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، والتمويل بالمشاركة والمضاربة لجذب رؤوس الأموال من الأفراد والمؤسسات. هذه الأدوات لا تقتصر فقط على توفير التمويل، بل تساهم أيضاً في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال توزيع الأرباح والخسائر بشكل عادل ومتوافق مع الشريعة الإسلامية.

من خلال هذا البحث، سنستعرض إمكانية تطبيق أدوات التمويل الإسلامي، ونحلل الفرص والتحديات التي تواجه ليبيا في هذا المجال. كما سنقدم توصيات عملية لتعزيز دور الاقتصاد الإسلامي في جذب السيولة ودعم التنمية الاقتصادية في البلاد.

مشكلة الدراسة :

تواجه المصارف الليبية منذ عام 2016 أزمة سيولة نقدية حادة، أثرت على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، نتيجة تراكم الاختلالات في إدارة النقد والودائع وضعف أدوات السوق النقدي.



وفي ظل التحول نحو الصيرفة الإسلامية، يبرز التساؤل حول مدى قدرة أدوات التمويل الإسلامي على الإسهام في معالجة هذه الأزمة من خلال توظيف موارد جديدة وتفعيل أدوات إدارة السيولة الشرعية.

ما المقصود بالسيولة النقدية وأزمة السيولة في السياق المصرفي الليبي؟

ما الأدوات الإسلامية الممكن توظيفها لمعالجة أزمة السيولة في المصارف الليبية؟

ما مقومات ومعوقات استخدام هذه الأدوات في البيئة الليبية؟

ما مدى استفادة المصارف الليبية من التجارب الدولية (مثل ماليزيا، البحرين، السودان) في إدارة السيولة؟

ما السياسات والإجراءات المقترحة لتعزيز فعالية أدوات التمويل الإسلامي في دعم السيولة بالمصارف؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء دور أدوات التمويل الإسلامي للنهوض بالاقتصاد الليبي ومدى تأثيرها على تحقيق التطور والنمو الاقتصادي. وتسعى الدراسة للخروج بتوصيات تسهم في تعزيز استخدام أدوات التمويل الإسلامي لتمويل التنمية في ليبيا، بالإضافة إلى تطوير الأساليب والإجراءات المتعلقة بإصدارها. كما تهدف إلى رفع مستوى الوعي لدى الجهات الحكومية والقطاع الخاص بفوائد استخدام هذه الأدوات المالية. وأهداف الدراسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- أ. استكشاف ماهية وطبيعة أدوات التمويل الإسلامي وتحديد خصائصها الأساسية.
- ب. التعرف على مدى فاعلية أدوات التمويل الإسلامي في جذب السيولة وتوظيفها للنهوض بالاقتصاد الليبي.
- ج. التعرف على مدى توافق هذه الأدوات مع مبادئ الشريعة الإسلامية وأثر ذلك في جذب المستثمرين.
- د. دراسة تجارب بعض الدول التي مرت بمشكلة السيولة وكيف عالجت هذه الأزمة. وكيف يمكن ان تستفيد ليبيا من هذه التجارب.



هـ. تقديم مقترح عملي يمكن تطبيقه في القطاع المصرفي الليبي لحل مشكلة السيولة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها ليبيا، وخاصة أزمة السيولة النقدية التي أثرت بشكل مباشر على النشاط الاقتصادي والمصرفي، وأضعفت قدرة المصارف على أداء دورها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية. وفي ظل هذه التحديات، تظهر أدوات التمويل الإسلامي كبديل واعد يمكن أن يساهم في إعادة التوازن للسيولة المصرفية وتحفيز الاقتصاد من خلال صيغ تمويل متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

كما تنبع أهمية هذا البحث من كونه محاولة علمية جادة لربط أدوات التمويل الإسلامي بالواقع المصرفي الليبي، سعياً نحو تقديم بدائل شرعية وعملية لمعالجة أزمة السيولة النقدية. كما يسعى البحث إلى إثراء الفكر المالي الإسلامي بتطبيقات واقعية مستمدة من التجارب الدولية الناجحة، بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية المستدامة في ليبيا.

منهجية الدراسة :

دراسة استكشافية تحليلية تهدف إلى فهم إمكانية استخدام أدوات التمويل الإسلامية لمعالجة أزمة السيولة في ليبيا، وذلك من خلال تحليل الأدبيات، والواقع الاقتصادي، وآراء الخبراء، وتجارب الدول الأخرى.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستكشافي، حيث يتم:

وصف أدوات التمويل الإسلامية ذات الصلة (مثل: الصكوك، المرابحة، المشاركة، المضاربة). تحليل مدى ملاءمتها وتطبيقها في البيئة الاقتصادية الليبية، واستكشاف آراء المتخصصين حول فرص النجاح والتحديات.

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: تقتصر على الفترة من سنة 2016 إلى سنة 2025.



الحدود المكانية: دولة ليبيا.

الحدود الموضوعية: تركز فقط على أدوات التمويل الإسلامية ودورها في حل مشكلة السيولة، دون التطرق لجميع عناصر الاقتصاد الكلي.

الدراسات السابقة:

تهدف هذه الفقرة إلى استعراض أبرز الدراسات العلمية التي تناولت موضوع أزمة السيولة النقدية ودور أدوات التمويل الإسلامي في معالجتها سواء في ليبيا أو في تجارب دولية مشابهة. وقد توزعت هذه الدراسات إلى ثلاث فئات رئيسية:

1. دراسات تناولت الواقع الليبي ومعالجة السيولة في ضوء الصيرفة الإسلامية.
2. دراسات مقارنة دولية ركزت على تجارب ناجحة مثل ماليزيا والسودان والبحرين.
3. دراسات مساندة نظرية وتطبيقية ناقشت أدوات إدارة السيولة والمخاطر في البنوك الإسلامية.

أولاً: الدراسات التي تناولت واقع السيولة والتمويل الإسلامي في ليبيا

1. دراسة خليفة، عبدالسلام، وبنكار (2023)

العنوان: سعر الصرف في ليبيا: المشكلات والحلول الممكنة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي. الجهة: جامعة الزيتونة – ليبيا.

تناولت الدراسة جذور أزمة السيولة النقدية في ليبيا بوصفها ناتجة عن اختلالات في سوق النقد الأجنبي وارتفاع الإنفاق العام دون وجود أدوات مالية شرعية لتوظيف الفوائض. وقد ركز الباحثون على العلاقة بين السياسة المالية والنقدية وبين زيادة الطلب على النقد الأجنبي، مؤكدين أن غياب بدائل تمويلية شرعية يسهم في ضعف تداول السيولة بالدينار الليبي.

اعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي مع استخدام بيانات رسمية من مصرف ليبيا المركزي ووزارة المالية. وخلصت إلى أن تفعيل أدوات التمويل الإسلامي وعلى رأسها المرابحة



للأمر بالشراء و الصكوك الحكومية المحلّية يمكن أن يقلل الطلب على الدولار، ويعيد الثقة في الجهاز المصرفي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأدوات الإسلامية قادرة على امتصاص السيولة الراكدة داخل السوق، كما إن الإصدار المحلي للصكوك الإسلامية يمثل بديلاً عن الاقتراض الربوي الداخلي، أيضاً يمكن تحقيق استقرار في سعر الصرف من خلال تنشيط التمويل الإسلامي الإنتاجي.

2. دراسة الطشاني (2022)

العنوان: دور المصارف الإسلامية في معالجة مشكلة السيولة النقدية في الاقتصاد الليبي.
الناشر: مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة المرقب.

ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الصيرفة الإسلامية في جذب الأموال العاطلة التي يرفض أصحابها التعامل مع المصارف الربوية، مما يجعلها أداة فعالة لتوسيع قاعدة الودائع وتخفيف أزمة السيولة.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستند إلى إحصاءات حول نسب السيولة والودائع في المصارف الإسلامية مقارنة بالتقليدية خلال الأعوام 2016–2020.

أظهرت النتائج أن زيادة نشاط الصيرفة الإسلامية أدت إلى تحسن طفيف في معدلات السيولة، وأن الأدوات التمويلية مثل المشاركة والمضاربة أسهمت في خلق فرص استثمارية محلية ساعدت في تحريك الدورة النقدية.

توصلت الدراسة إلى أن الودائع الإسلامية أكثر استقراراً في فترات الأزمات، تساهم صيغ التمويل الإسلامي تخلق علاقة شراكة بين المصرف والعميل تقلل المخاطر، التحول الكامل إلى النظام الإسلامي يحتاج دعماً تشريعياً ومؤسسياً من المصرف المركزي.

3. دراسة البرعصي (2021)

العنوان: التحول نحو الصيرفة الإسلامية كحل لأزمة الثقة والسيولة في ليبيا، من أعمال المؤتمر الدولي حول التمويل الإسلامي – جامعة سبها.



أبرزت الدراسة أن فقدان ثقة الجمهور بالمصارف التقليدية يمثل أحد أهم أسباب تفاقم أزمة السيولة في ليبيا، حيث يفضل المواطنون الاحتفاظ بأموالهم نقدًا خارج النظام المصرفي.

تناولت الباحثة دور الصيرفة الإسلامية في استعادة هذه الثقة عبر الالتزام بالشفافية والمشروعية. كما عرضت تجربة بعض المصارف الليبية التي بدأت بتطبيق منتجات إسلامية تجريبية.

واقترحت إنشاء صندوق سيولة مشترك بين المصارف الإسلامية على غرار تجربة ماليزيا (Islamic Interbank Liquidity Management Fund).

توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية تسهم في استعادة ثقة الجمهور، إنشاء صندوق سيولة مشترك يعزز استقرار النظام المالي، كما دعت إلى ضرورة دعم المصارف الإسلامية بسياسات نقدية متوافقة مع الشريعة.

ثانيًا: الدراسات المقارنة الدولية في توظيف أدوات التمويل الإسلامي لمعالجة الأزمات النقدية

4. دراسة عبدالرازق (2019)

العنوان أدوات التمويل الإسلامي ودورها في مواجهة الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين ماليزيا والسودان، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

تُعد هذه الدراسة من أهم الأبحاث المقارنة التي تناولت فعالية أدوات التمويل الإسلامي في إدارة الأزمات المالية. قامت الباحثة بتحليل تجربة السودان في إصدار صكوك المقارضة الحكومية، وتجربة ماليزيا في تأسيس صندوق إدارة السيولة الإسلامي (IILM).

اعتمدت الدراسة على منهج تحليلي مقارن، وخلصت إلى أن أدوات التمويل الإسلامي قادرة على تحقيق توازن بين السيولة والاستثمار الحقيقي.

وأوصت بتبني سياسات إصدار صكوك قصيرة الأجل لتمويل العجز النقدي وتفعيل دور صناديق إدارة السيولة.



وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك أداة فعالة لتمويل عجز الموازنة دون اللجوء إلى الدين الربوي، تجربة السودان نجحت في تمويل السيولة عبر أدوات مشاركة مقننة، التجربة الماليزية تؤكد أهمية التنظيم المؤسسي لصناديق السيولة الإسلامية.

5.Ahmad & Hassan (2018)

Liquidity risk management in Islamic banks: Evidence from Malaysia and GCC countries.Journal of Islamic Accounting and Business Research.

هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية في كل من ماليزيا ودول مجلس التعاون الخليجي. اعتمد الباحثان على منهج قياسي باستخدام بيانات مالية من 25 بنكاً إسلامياً للفترة 2010–2016.

أكدت النتائج أن أدوات التمويل الإسلامي مثل الوكالة بالاستثمار والمرابحة بين المصارف تسهم في تعزيز إدارة السيولة قصيرة الأجل.

كما أظهرت التجربة الماليزية تفوقها بسبب وجود سوق مالية متخصصة في الصكوك.

البنوك الإسلامية تحتاج إلى تنوع أدواتها التمويلية لتقليل مخاطر السيولة.

وجود سوق نشطة للصكوك يعزز قدرة النظام المالي على امتصاص الأزمات.

التعاون بين البنوك والمصرف المركزي ضروري لإنشاء "سوق بينية إسلامية للسيولة".

6. El-Gamal (2017)

Islamic finance and economic stability: The role of Sharia-compliant instruments in liquidity management
International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management

تناولت الدراسة الدور الكلي لأدوات التمويل الإسلامي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من الأزمات النقدية.

استعرض الباحث النماذج التطبيقية للصكوك الحكومية وصناديق المخاطر الإسلامية، مبيئاً كيف تسهم في ضبط عرض النقود وتحقيق توازن بين السيولة والنمو.



أكدت الدراسة أن التمويل الإسلامي لا يعالج الأزمات عبر الإقراض الربوي، بل من خلال التمويل القائم على الأصول والمشاركة في المخاطر.

وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي يعزز استقرار النظام المالي عبر آليات تشاركية، كما تساهم الصكوك الحكومية الشرعية بتيح سيولة مرنة دون تضخم نقدي، نظم التمويل الإسلامي تقلل من حدة الأزمات المصرفية.

ثالثاً: الدراسات المساندة في إدارة السيولة والمخاطر داخل المصارف الإسلامية

7. دراسة المرغني (2020)

العنوان: صندوق إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: تجربة البحرين وإمكانية تطبيقها في ليبيا. مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة مصراتة.

تناولت الدراسة تجربة البحرين في إنشاء أداة (BIBOR) كمرجع لتسعير التمويل بين البنوك الإسلامية وتبادل السيولة.

اعتمد الباحث منهجاً مقارناً، وحلل إمكانية تطبيق تجربة مشابهة في ليبيا تحت إشراف المصرف المركزي الليبي.

أوصت الدراسة بإنشاء صندوق وطني للسيولة الإسلامية يمول من المصارف المشاركة ويستخدم أدوات مشروعة كصكوك المربحة والمشاركة.

نتائج الدراسة

تجربة البحرين أثبتت نجاح الربط بين الصيرفة الإسلامية والمصرف المركزي.

ليبيا بحاجة إلى إنشاء آلية تنظيمية مماثلة لتحقيق استقرار نقدي داخلي.

الصندوق المشترك للسيولة يعد أداة إستراتيجية لتفادي الأزمات المصرفية.

Osman & Rashid (2016)

Islamic liquidity management: Issues and solutions. Review of Islamic Economics.



ناقشت الدراسة أبرز المشكلات التي تواجه البنوك الإسلامية في إدارة السيولة اليومية، واقترحت أدوات بديلة عن أدوات الفائدة التقليدية مثل Commodity Murabaha وIslamic Repo.

اعتمد الباحثان المنهج التحليلي المقارن بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مؤكدين ضرورة وجود سوق منظم للتمويل الإسلامي قصير الأجل.

النتائج:

الأدوات الإسلامية قادرة على إدارة السيولة بفعالية دون الحاجة للفائدة الربوية.

تنوع أدوات السوق الإسلامي شرط أساسي لاستقرار السيولة.

التجارب الناجحة في ماليزيا يمكن أن تمثل نموذجًا للدول النامية ومنها ليبيا.

النتائج التحليلية للدراسات السابقة:

من خلال تحليل الدراسات السابقة، يمكن تلخيص الملاحظات الآتية:

1. إجماع علمي على أن أدوات التمويل الإسلامي تمثل بدائل واقعية لحل مشكلات السيولة دون الإخلال بالضوابط الشرعية.

2. التجارب الدولية (ماليزيا، السودان، البحرين) تؤكد أهمية الصكوك وصناديق السيولة في دعم الاستقرار المالي.

3. ليبيا تمتلك المقومات لتطبيق هذه الأدوات، لكنها تحتاج إلى إطار تشريعي وتنظيمي من المصرف المركزي يشجع على الابتكار المالي الإسلامي.

ما يميز هذه الدراسة أن معظم الدراسات الليبية اعتمدت منهجًا وصفيًا تحليليًا، مما يبرز أهمية الدراسة الحالية كدراسة استشرافية تحليلية تقدم نموذجًا لتطبيق أدوات التمويل الإسلامي في معالجة أزمة السيولة.

المبحث الأول: السيولة النقدية المفهوم، الأهمية، وأسباب الاختلال في ليبيا

أولاً: مفهوم السيولة النقدية



تشير السيولة النقدية إلى مدى قدرة النظام الاقتصادي أو الأفراد أو المؤسسات على تلبية التزاماتهم النقدية عند استحقاقها دون تأخير. في القطاع المصرفي، تعني السيولة قدرة البنك على تلبية طلبات السحب والتحويل وتوفير النقد الكافي للعمليات اليومية. وتتضمن السيولة نوعين:

السيولة النقدية الفورية: وتشير إلى توافر النقد لدى الأفراد والبنوك.

السيولة السوقية: وتعني سهولة تحويل الأصول إلى نقد دون خسارة كبيرة في القيمة. (صادق (2021)

التمييز بين المفهومين

1. أزمة السيولة النقدية (نقص النقد المتداول)

تعني عدم توفر النقد الكافي في السوق أو المصارف لتلبية احتياجات العملاء من السحب أو التمويل، وهي مشكلة نظامية تمس الاقتصاد ككل، وليست فقط ضعفاً في إدارة مصرف معين.

صعوبة تلبية طلبات السحب النقدي.

ارتفاع الطلب على السيولة مقابل العرض المحدود.

لجوء المصارف إلى تقييد السحب أو رفع الفوائد أو تأجيل الالتزامات.

2. السيولة النقدية في المصارف

المقصود بها قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في الوقت المحدد دون خسائر جوهرية، تعكس سلامة الوضع المالي للمصرف ومدى كفاءة إدارته للأموال.

تشمل أدواتها: الأرصدة النقدية، الودائع الجارية، الاستثمارات قصيرة الأجل، خطوط الائتمان.

ثانياً: أهمية السيولة في الاقتصاد



تلعب السيولة النقدية دوراً محورياً في استقرار الأنشطة الاقتصادية والمصرفية، ويمكن تلخيص أهميتها في النقاط التالية:

ضمان استمرارية المعاملات الاقتصادية: حيث تسهم في تمويل الإنفاق والاستهلاك والاستثمار.

استقرار النظام المصرفي: من خلال تلبية طلبات السحب وتحويل الودائع.

تعزيز الثقة في النظام المالي: إذ يؤدي نقص السيولة إلى فقدان الثقة بين المتعاملين.

تأثيرها على السياسة النقدية: فالسيولة الزائدة أو النادرة تؤثر على التضخم وسعر الصرف وأسعار الفائدة. (عيسى (2020)

ثالثاً: واقع السيولة النقدية في ليبيا

منذ عام 2014، تعاني ليبيا من أزمة سيولة خانقة نتيجة لعدة عوامل سياسية واقتصادية ومصرفية. ومن أبرز مظاهرها:

ازدحام المواطنين أمام المصارف لسحب أموالهم، فرض سقوف شهرية منخفضة للسحب النقدي، انتشار السوق السوداء للنقد، الاعتماد المفرط على النقد بدلاً من التعاملات الإلكترونية.

رابعاً: أسباب اختلال السيولة النقدية في ليبيا

الانقسام السياسي والمؤسسي: مما أدى إلى وجود مصرفين مركزيين وغياب سياسة نقدية موحدة.

الاعتماد المفرط على النقد الورقي: وانخفاض الثقة في النظام المصرفي.

ضعف أدوات السياسة النقدية: وغياب التنسيق بين السلطات المالية والنقدية.

تراجع الإيرادات النفطية في فترات سابقة: مما أثر على تدفق النقد الأجنبي.

تهريب العملة وعمليات الفساد المالي: والتي تؤثر على توازن المعروض النقدي.



ضعف الخدمات الالكترونية: عدم تفعيل المدفوعات الإلكترونية والتحول الرقمي بشكل كافٍ.

(المغربي، 2021)، صندوق النقد الدولي (2022). تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا

ضعف الثقة في القطاع المصرفي

يفضل كثير من المواطنين الاحتفاظ بأموالهم نقدًا في المنازل بدلاً من إيداعها في المصارف، نتيجة تجارب سابقة من تعذر السحب أو التقييد على الأموال. هذا السلوك يقلص حجم الودائع، ويُضعف قدرة المصارف على الإقراض والتمويل، مما يؤدي إلى اختناق السيولة. (بوحليقة، 2023)

غياب التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

السياسات المالية التي تنتهجها الحكومات المتعاقبة في ليبيا، خاصة فيما يتعلق بالإنفاق العام، لا تتماشى غالبًا مع السياسات النقدية التي تهدف إلى ضبط السيولة. فعندما يرتفع الإنفاق الحكومي دون توفر غطاء نقدي أو دون تنسيق مع المصرف المركزي، يتفاقم العجز النقدي وتزيد حدة الأزمة. (المغربي، 2021).

ارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي

يُقدَّر أن نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي في ليبيا تتم خارج النظام المصرفي (اقتصاد الظل)، حيث تُستخدم النقود الورقية في المعاملات بدلاً من وسائل الدفع الرسمية. هذا يُبقي الكتلة النقدية خارج المصارف، ويقلل من توفر السيولة لديها.

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021). (UNDP). تأثيرات الأزمة الاقتصادية في ليبيا على الفئات الضعيفة).

الجمود في الأدوات المصرفية:



يعاني القطاع المصرفي الليبي من تقادم أنظمته وعدم تطوير أدوات جذب الودائع أو طرح منتجات مالية حديثة مثل الصكوك أو الودائع الاستثمارية التي قد تسهم في امتصاص السيولة الفائضة لدى الجمهور وإعادة تدويرها في الاقتصاد الرسمي. (صادق، 2021).

عدم استقرار سعر الصرف

التقلب المستمر في سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية أدى إلى تحويلات مكثفة للسيولة من العملة المحلية إلى الدولار أو اليورو، مما أضعف الكتلة النقدية المتداولة داخليًا، ودفع الناس إلى المضاربة بدلاً من الادخار (صندوق النقد الدولي، 2022). تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا).

سوء توزيع السيولة بين المناطق

بسبب الانقسام السياسي وغياب السلطة المالية الموحدة، لم يكن توزيع السيولة النقدية على كافة فروع المصارف في المدن متوازنًا. بعض المناطق تعاني شحًا شديدًا، بينما تحصل مناطق أخرى على سيولة أكثر نسبيًا، ما يفاقم الأزمة في المناطق الطرفية والجنوبية. (مصرف ليبيا المركزي، 2023).

تجميد الحسابات الحكومية والخاصة

في بعض الفترات، اتخذت السلطات قرارات بتجميد أرصدة بعض الجهات أو الأفراد بسبب شبهات الفساد أو لأسباب أمنية. هذا أدى إلى انكماش النشاط المصرفي، وتقليص الكتلة النقدية المتاحة داخل النظام، مما أثر سلبًا على السيولة. (بعيو، 2022).

خامساً: آثار أزمة السيولة على الاقتصاد الليبي

انخفاض النشاط التجاري

تؤدي أزمة السيولة إلى تراجع القدرة الشرائية للمواطنين، وهو ما يُضعف الطلب الكلي على السلع والخدمات. في ظل صعوبة الحصول على النقد، يعاني التجار من نقص العملاء وضعف دوران رأس المال، مما يدفع بعضهم إلى تقليص حجم أعمالهم أو الإغلاق التام.



انخفاض السيولة يعني أن الأموال المتداولة داخل السوق محدودة، وبالتالي يتراجع حجم المعاملات، وينخفض الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يعكس تباطؤاً في الاقتصاد الكلي. (بوحليقة، 2023).

2. تفاقم السوق السوداء

عندما تعجز المصارف عن تلبية طلبات السحب والتحويل، يلجأ الأفراد والشركات إلى السوق الموازية للحصول على النقد أو العملات الأجنبية، وغالباً بأسعار أعلى من الرسمية، مما يزيد من حدة الفجوة في سعر الصرف ويضعف الاقتصاد الرسمي.

السوق السوداء أصبحت البديل الفعلي للمصرف، وتسببت في تشوه الأسعار، وتغذية أنشطة غير قانونية، وإضعاف فعالية السياسة النقدية للمصرف المركزي. بعيو، (2022).

3. ارتفاع مستويات الفقر والبطالة

تعجز الأسر عن تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل شح السيولة، ويضطر الكثير من أصحاب الأعمال الصغيرة إلى تسريح العمال، مما يؤدي إلى اتساع دائرة الفقر وتفاقم معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.

السيولة النقدية تمثل عنصراً جوهرياً في استدامة الدورة الاقتصادية، وأي اختناق فيها يؤدي إلى تباطؤ الإنتاج، وتقليص فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة المقنعة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021). (UNDP). تأثيرات الأزمة الاقتصادية في ليبيا على الفئات الضعيفة.

4. تآكل الثقة بين المواطن والبنك

غياب القدرة على سحب الأموال في الوقت المناسب يدفع المواطنين إلى فقدان الثقة في النظام المصرفي، ويفضلون الاحتفاظ بالنقد في المنازل، مما يقلل من حجم الودائع ويزيد من حدة الأزمة.



الثقة هي العمود الفقري للعمل المصرفي، وفقدانها يؤدي إلى ضعف في كفاءة الوساطة المالية، وانكماش في النشاط التمويلي، وبالتالي مزيد من الضغط على الاقتصاد.(المغربي، (2021).

5. انخفاض مستوى الادخار والاستثمار

في ظل شح السيولة، يعزف الأفراد عن الادخار، وتنخفض قدرة المصارف على تقديم القروض، مما يعيق تمويل المشاريع الاستثمارية، وبالتالي يتراجع النمو الاقتصادي طويل الأجل.(صادق، (2021).

6. ضعف أداء القطاع المصرفي

تتسبب أزمة السيولة في ارتفاع نسبة الشكاوى، وزيادة الضغط التشغيلي على المصارف، مما يؤدي إلى تعطل بعض الخدمات المصرفية مثل التحويلات والتمويل، ويؤثر سلباً على السمعة المصرفية محلياً ودولياً.(عيسى، (2020)

7. ازدياد الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي

يفضل المواطنون استخدام قنوات غير رسمية لإجراء المعاملات (مثل وسطاء السوق السوداء) بسبب صعوبة الوصول إلى الخدمات المصرفية، مما يقلل من كفاءة السياسات الاقتصادية ويزيد من التهرب الضريبي.(صندوق النقد الدولي، (2022). تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا).

8. تشوه آلية التسعير في السوق

بسبب أزمة السيولة، قد يُسعر المنتج نفسه بسعرين مختلفين: سعر نقدي (أقل) وسعر عن طريق الحوالة المصرفية أو الشيك المصدق (أعلى)، مما يخلق تشوهات في السوق ويؤثر على مبدأ العدالة الاقتصادية.

9. انخفاض مستوى الثقة في العملة الوطنية

يؤدي شح الدينار الليبي وضعف قدرته الشرائية إلى زيادة الإقبال على العملات الأجنبية كوسيلة للادخار، وهو ما يعزز ظاهرة "الدولرة" ويضعف سيادة السياسة النقدية.



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021). (UNDP). تأثيرات الأزمة الاقتصادية في ليبيا على الفئات الضعيفة. (بوحليقة، (2023).

المبحث الثاني: التمويل الإسلامي ودوره في حل أزمة السيولة

التمويل الإسلامي هو نظام مالي يستند إلى الشريعة الإسلامية، ويرتكز على مبادئ العدالة، وتحريم الربا، وتقاسم المخاطر، وربط التمويل بالنشاط الاقتصادي الحقيقي. ويسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أدوات تمويل مشروعة ومتوازنة.

أزمة السيولة في ليبيا تداخلت فيها عدة عوامل تم التطرق إليها في المبحث السابق، في هذا المبحث سي طرح الباحثان حلاً من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي، وإن أحد أسباب الأزمة عدم وجود أدوات جذ للسيولة التي خارج القطاع المصرفي والتي أصبحت تتزايد عاماً بعد عام.

تشكل أزمة السيولة النقدية في ليبيا إحدى أبرز معوقات الاستقرار الاقتصادي والمصرفي منذ عام 2014، حيث تعاني المصارف الليبية من نقص حاد في النقد، مما انعكس على القدرة الشرائية للمواطنين وعلى دورة النشاط الاقتصادي. في هذا السياق، تبرز أدوات التمويل الإسلامي كوسائل فعالة لإدارة السيولة بطرق شرعية ومستدامة.

أولاً: المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي

- تحريم الربا (الفائدة): لا يجوز أخذ أو دفع فائدة على الأموال.
- تحريم الغرر والمقامرة: يجب أن تكون العقود واضحة وخالية من الغموض.
- تقاسم الربح والخسارة: في أدوات مثل المضاربة والمشاركة.
- الارتباط بالاقتصاد الحقيقي: أي أن التمويل يجب أن يكون له أصل حقيقي ملموس.
- العدالة والشفافية: حماية حقوق جميع الأطراف في العملية التمويلية.

ثانياً: أدوات التمويل الإسلامية المرتبطة بإدارة السيولة



المرابحة: بيع بريح معلوم. تستخدمها المصارف الإسلامية لشراء سلعة وبيعها للعميل بهامش ربح. يمكن تكييفها لتوفير السيولة من خلال التمويل قصير الأجل.

المضاربة: عقد شراكة بين طرف يملك المال (رب المال) وطرف يملك الخبرة (المضارب). تُستخدم في تمويل المشاريع الاستثمارية.

المشاركة: شراكة بين طرفين أو أكثر في رأس المال والربح والخسارة. تُستخدم في تمويل المشاريع الكبيرة.

الإجارة: تمويل قائم على تأجير الأصول، مما يتيح للمؤسسات الإسلامية استثمار أصولها مع المحافظة على السيولة.

الصكوك الإسلامية: أوراق مالية قائمة على أصول حقيقية، وتُعد أداة فعالة لإدارة السيولة سواء في القطاع العام أو الخاص.

السلم والاستصناع: أدوات مناسبة للتمويل المسبق للإنتاج، ويمكن تكييفها بما يتوافق مع حاجات السيولة قصيرة ومتوسطة الأجل.

ثالثاً: دور هذه الأدوات في إدارة السيولة

تحقيق التوازن بين السيولة والربحية: تمكن البنوك من تحقيق عائد مع المحافظة على مستوى كافٍ من السيولة.

توفير أدوات قصيرة ومتوسطة الأجل: تلئم متطلبات المصارف والمؤسسات التي تعاني من نقص السيولة.

تعزيز الثقة في النظام المصرفي: من خلال الالتزام بالضوابط الشرعية والشفافية.

الحد من الاعتماد على التمويل التقليدي: وتقديم بدائل شرعية ومبتكرة.

ثالثاً: أدوات التمويل الإسلامي كوسائل فعالة لإدارة السيولة بطرق شرعية ومستدامة.

وفيما يلي توضيح لأهم الأدوات وآلية توظيفها:

1. إصدار الصكوك الإسلامية



الصكوك هي أدوات مالية تمثل حصصًا مشاعة في أصول حقيقية أو منافع أو خدمات، وتُستخدم كوسيلة لجمع التمويل دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي.

كيفية التوظيف في ليبيا:

يمكن لوزارة المالية أو المصرف المركزي إصدار صكوك سيادية بالدينار الليبي أو العملات الأجنبية، مغطاة بأصول حكومية (مثل مشروعات طرق أو طاقة).

تُطرح هذه الصكوك على المواطنين، والشركات، والصناديق السيادية، وبالتالي تُسهم في تدوير الأموال داخل الجهاز المصرفي.

الأثر:

تمتص السيولة المجمدة في السوق (وخاصة خارج القطاع المصرفي).

توفر بديلاً آمناً للادخار والاستثمار، يعزز الثقة في الاقتصاد.

تمكّن الحكومة من تمويل العجز دون التسبب في تضخم مفرط. (صالح، 2021).

2. تطوير سوق النقد الإسلامي

سوق النقد الإسلامي يتضمن أدوات قصيرة الأجل تساعد المصارف والمؤسسات المالية على إدارة السيولة بكفاءة، مثل:

شهادات المرابحة الإسلامية

اتفاقيات إعادة الشراء الشرعية (Islamic Repo)

صكوك البنك المركزي القصيرة الأجل

كيفية التوظيف:

قسم للتمويل الإسلامي داخل البنك المركزي الليبي يتولى إصدار أدوات نقدية قصيرة الأجل متوافقة مع الشريعة.

استخدام هذه الأدوات في إدارة فائض وعجز السيولة بين المصارف، بدلاً من الاعتماد على أدوات تقليدية كالفائدة.



الأثر:

تقليل الاعتماد على النقد الورقي.

تقوية العلاقات بين المصارف الإسلامية، وتيسير عمليات التمويل المتبادل.

تحسين كفاءة إدارة السيولة داخل القطاع المصرفي. (البنك الإسلامي للتنمية). (2020).

3. تمويل الأنشطة الاقتصادية بصيغ شرعية

تشمل صيغ التمويل الإسلامي:

المرابحة (بيع بربح معلوم)

الإجارة (تأجير الأصول مقابل أجر)

المشاركة (تمويل مشترك لمشروعات ربحية)

المضاربة (تمويل من طرف والعمل من طرف آخر)

كيفية التوظيف:

تشجيع المصارف الإسلامية على تمويل مشاريع البنية التحتية، والرواتب، والمشتريات

الحكومية عبر أدوات مرابحة وإجارة.

تقديم تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم الإنتاج المحلي وتدوير النقد.

الأثر:

تفعيل النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستفادة المالية.

استبدال الدعم النقدي المباشر بدعم تمويلي منتج.

إعادة تدوير السيولة داخليًا وتقليل اللجوء إلى السوق الموازية. (الكيلاني، (2019).

4. استعادة الثقة وتعزيز الشمول المالي

يتميز التمويل الإسلامي بثقة مجتمعية أكبر في المجتمعات الإسلامية، مما يجعله أداة فعالة

لاستقطاب المدخرات خارج النظام المصرفي.



كيفية التوظيف:

تفعيل أدوات الادخار الإسلامي مثل حسابات الاستثمار، والودائع المشتركة.
توفير حلول تمويلية تتناسب مع المبادئ الشرعية عبر منصات مصرفية رقمية.

الأثر:

جذب الودائع إلى البنوك.

إعادة تدوير الأموال في النظام المصرفي.

توسيع قاعدة المتعاملين مع البنوك، خصوصاً في المناطق المهمشة.(البنك الدولي). (2022).

5. دعم التحول الرقمي عبر التمويل الإسلامي

التكنولوجيا المالية (FinTech) تتيح أدوات رقمية لتوفير التمويل الإسلامي بطرق مرنة وسريعة، دون الاعتماد على النقد.

كيفية التوظيف:

تطوير محافظ إلكترونية متوافقة مع الشريعة.

إصدار بطاقات تمويل إسلامية تعتمد على المرابحة أو الإجارة بدلاً من الفائدة.

الأثر:

تقليل الطلب على النقد الورقي.

تحسين كفاءة التوزيع النقدي، خاصة في المناطق النائية.

رفع معدلات الشمول المالي والتقليل من السوق السوداء.(IFSB). (2021).

تُظهر الأدلة المحلية والدولية أن أدوات التمويل الإسلامي ليست فقط بديلاً شرعياً، بل هي أيضاً أدوات فعالة وقابلة للتطبيق في ليبيا. إن توظيف هذه الأدوات سيسهم في إعادة التوازن للقطاع المصرفي، ويعالج جذراً من جذور أزمة السيولة، بشرط توافر البنية التشريعية والدعم المؤسسي من الدولة.



المبحث الثالث: التجارب الدولية وكيفية الاستفادة منها

أولاً: التجربة الماليزية:

أزمة السيولة في ماليزيا ودور أدوات التمويل الإسلامي في معالجتها

أولاً: خلفية عن أزمة السيولة في ماليزيا

1. أزمة 1997 – الأزمة المالية الآسيوية:

شهدت ماليزيا، كغيرها من دول جنوب شرق آسيا، أزمة مالية حادة في عام 1997 تمثلت في:

انخفاض حاد في قيمة العملة المحلية (الرينجيت) أمام الدولار الأمريكي، تدفقات رأسمالية خارجة بسرعة كبيرة، وتدهور احتياطات النقد الأجنبي، كما إفلاست العديد من الشركات بسبب فجوات التمويل، ظهور ركود اقتصادي وانكماش شديد في النشاط المصرفي.

نتيجة ذلك، واجهت المصارف الماليزية أزمة سيولة حادة، بسبب:

ضعف قدرة البنوك على الإقراض.

سحب الودائع من قبل المودعين خوفاً من الانهيار.

تجميد عدد من الاستثمارات وتراجع الثقة في القطاع المالي. (البنك المركزي الماليزي. 2010)

2. أزمة 2008 – الأزمة المالية العالمية:

رغم أن الأزمة بدأت في الولايات المتحدة، إلا أن ماليزيا تأثرت سلباً من خلال:

انخفاض الطلب العالمي على صادراتها.

تقلص الاستثمار الأجنبي.

تراجع النمو الاقتصادي الذي تسبب في تكديس السيولة في البنوك، وعدم كفاءة توظيفها. (عبد الحليم، محمد (2018).

ثانياً: دور أدوات التمويل الإسلامي في معالجة أزمة السيولة



اعتمدت ماليزيا نهجًا مزدوجًا لمواجهة أزمة السيولة، يمزج بين السياسات الاقتصادية الكلية وتفعيل أدوات التمويل الإسلامي. فيما يلي أبرز الآليات:

1. إصدار الصكوك الإسلامية (Sukuk)

الصكوك أداة تمويلية تستند إلى بيع الأصول أو مشاركتها، وتُستخدم لجمع الأموال بطريقة متوافقة مع الشريعة.

التطبيق الماليزي:

أطلقت الحكومة الماليزية أول صكوك سيادية محلية في 2002.

لاحقًا، تم إصدار صكوك قصيرة الأجل من قبل البنك المركزي ضمن أدوات إدارة السيولة. الأثر:

ساعدت على جذب السيولة من الأسواق المحلية والدولية

وفرت أداة استثمارية للمصارف الإسلامية لتوظيف فائض السيولة.

خففت الضغط على المصارف التجارية وساعدت الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

أدت الصكوك إلى تعبئة الموارد بطريقة تشاركية، وخلقت دورة نقدية تعزز السيولة دون اللجوء إلى أدوات ربوية. (Saad & Rosly, 2015)

2. سوق النقد الإسلامي (Islamic Money Market)

هو سوق تم تطويره في ماليزيا لتوفير أدوات تمويل قصيرة الأجل للمصارف والمؤسسات المالية، متوافقة مع أحكام الشريعة.

أبرز أدواته:

شهادات المرابحة.

صكوك البنك المركزي قصيرة الأجل.

اتفاقيات إعادة الشراء الإسلامية (Islamic Repo).



الفائدة:

منحت المصارف الإسلامية أدوات لإدارة السيولة اليومية والاحتياطيات.

سمحت للبنك المركزي بتوجيه السيولة من خلال أدوات غير ربوية.

وقر هذا السوق بديلاً فعالاً لسوق النقد التقليدي، وحافظ على مبدأ تطابق الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية. (Kamal & Yusof, 2019)

3. مؤسسات دعم مالي مثل Danaharta و Danamodal

:Danaharta

أنشئت لإعادة هيكلة الأصول المتعثرة، وشراء الديون غير العاملة من البنوك.

:Danamodal

لعبت دوراً في إعادة رسملة البنوك الضعيفة وضح السيولة فيها.

يمكن القول بأن تدخل الدولة في السوق لم يكن استحوادياً بل تنظيمياً، ما حافظ على استقرار النظام المصرفي وأعاد تدفق الائتمان. (Iqbal & Mirakhor, 2011)

4. تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد

استثمرت ماليزيا في البنية التحتية الرقمية المالية.

نشرت أنظمة دفع رقمية واسعة النطاق، بما في ذلك حلول FinTech الإسلامية.

الأثر:

خفض هذا التوجه الضغط على السيولة النقدية، وسمح بتعزيز كفاءة النظام المالي.

5. ربط السياسة النقدية بالأدوات الإسلامية

أصبحت أدوات مثل الصكوك والمضاربة والمشاركة جزءاً من السياسة النقدية للبنك المركزي، مما ساعد على ضبط التضخم وإدارة السيولة بشكل شرعي.

ثالثاً: نتائج التجربة الماليزية



تمكنت ماليزيا من الاستقرار المالي دون الحاجة إلى قروض من صندوق النقد في أزمة 1997. أصبحت مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، وأسست إطاراً قانونياً متيناً لإدارة السيولة المتوافقة مع الشريعة.

تعززت ثقة المستثمرين الدوليين في النظام المالي الماليزي.

لم تُسجَل حالات إفلاس مصرفية كبيرة رغم الأزمات العالمية. (البنك المركزي الماليزي، 2010)

كيفية استفادة ليبيا من تجربة ماليزيا للخروج من أزمة السيولة

أولاً: تفعيل أدوات التمويل الإسلامي لإدارة السيولة

الدرس الماليزي:

ماليزيا أنشأت سوقاً نقدياً إسلامياً متكاملًا يتيح للمصارف الإسلامية التعامل في أدوات قصيرة الأجل لإدارة السيولة.

التوصية لليبي:

إنشاء سوق نقد إسلامي وطني بمشاركة المصارف الإسلامية والتقليدية التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة.

تطوير أدوات مثل: شهادات المرابحة، الصكوك قصيرة الأجل، وأذونات المشاركة لتدوير السيولة بين المصارف.

إصدار صكوك خزانة حكومية لتمويل العجز العام بطريقة شرعية وجاذبة للمستثمرين.

الأثر المتوقع:

تقليل الاعتماد على النقد الورقي، إحياء سوق ما بين البنوك، وزيادة القدرة على التحكم في المعروض النقدي دون التضحية بالاستقرار النقدي.

ثانياً: إصدار صكوك سيادية واستثمارية

الدرس الماليزي:



الصكوك كانت أداة رئيسية في تمويل الإنفاق العام وتنشيط الاقتصاد دون خلق ديون ربوية.

التوصية لليبيا:

إصدار صكوك سيادية بالدينار الليبي والدولار لتمويل مشاريع حقيقية (طرق، طاقة، إسكان).

تشجيع الشركات الليبية الكبرى على إصدار صكوك استثمارية لتمويل التوسعات والأنشطة الإنتاجية.

الأثر المتوقع:

جذب المدخرات المجمدة لدى الأفراد إلى السوق الرسمي.

توفير مصدر مستقر وطويل الأجل لتمويل الحكومة بدون التسبب في تضخم أو ضغط على السيولة النقدية.

ثالثاً: إعادة بناء الثقة في النظام المصرفي

الدرس الماليزي:

الحكومة الماليزية أنشأت مؤسسات مستقلة مثل Danaharta و Danamodal لإنقاذ المصارف وإعادة هيكلتها دون المساس بثقة العملاء.

التوصية لليبيا:

إنشاء مؤسسة مستقلة لإدارة الأصول المصرفية المتعثرة (تحت إشراف موحد للمصرف المركزي).

تقديم ضمانات حكومية للودائع وتحسين الشفافية في إدارة النقد.

الأثر المتوقع:

الحد من السحب الكثيف للنقد.

إعادة جزء من السيولة المتداولة خارج المصارف إلى الدورة المصرفية.



رابعاً: تقليص الاقتصاد النقدي وتعزيز الشمول المالي

الدرس الماليزي:

ماليزيا قللت الاعتماد على النقد الورقي من خلال التحول الرقمي وتوسيع نطاق المدفوعات الإلكترونية.

التوصية لليبيا:

إلزامية الدفع الإلكتروني للرواتب والمعاملات الحكومية.

دعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) الإسلامية.

نشر نقاط بيع إلكترونية في الأسواق العامة والمحال.

الأثر المتوقع:

خفض الضغط على النقد الورقي، وتحسين قدرة المصارف على إدارة السيولة، وتقليل نشاط السوق السوداء.

خامساً: إصلاح السياسة النقدية والمالية وتوحيد المؤسسات

الدرس الماليزي:

تم التنسيق الوثيق بين السياسة النقدية للبنك المركزي والسياسات المالية للحكومة في إدارة الأزمات.

التوصية لليبيا:

ضرورة توحيد المصرف المركزي وإنهاء الانقسام المؤسسي.

صياغة سياسة نقدية شاملة تستخدم أدوات تمويل إسلامية بالتكامل مع السياسة المالية للدولة.

الأثر المتوقع:

تحقيق الانسجام في القرارات المالية، وتعزيز فعالية أدوات إدارة السيولة، والقدرة على التدخل السريع في الأزمات.



سادساً: الاستفادة من الدعم الفني الدولي

الدرس الماليزي:

ماليزيا استفادت من التعاون مع منظمات دولية (مثل البنك الإسلامي للتنمية) في تصميم أدوات مبتكرة.

التوصية لليبيا:

التعاون مع مؤسسات مثل: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق النقد العربي، IFC الإسلامية. استقدام خبرات من المؤسسات الماليزية لتدريب الكوادر الليبية على تصميم وتفعيل أدوات إدارة السيولة الإسلامية.

يمكن لليبيا أن تتجاوز أزمة السيولة عبر نقل التجربة الماليزية وفقاً للبيئة المحلية، من خلال:

تطوير سوق أدوات إسلامية قصيرة الأجل.

إعادة بناء الثقة في القطاع المصرفي.

إدماج التكنولوجيا في المعاملات اليومية.

وتحقيق التكامل بين السياسات المالية والنقدية في ظل قيادة مصرف مركزي موحد.

ثانياً: تجربة البحرين :

تعد البحرين من الاقتصادات الخليجية الصغيرة المعتمدة على الخدمات المالية والنفط، وقد واجهت ضغوطاً على السيولة منذ منتصف عام 2015، بعد انخفاض أسعار النفط، وتراجع الإيرادات الحكومية، مما أدى إلى نقص في السيولة لدى البنوك التجارية وزيادة في عجز الميزانية.

وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي (IMF, 2018)، واجه القطاع المصرفي البحريني تحديات في السيولة قصيرة الأجل بسبب ضعف التمويل الحكومي وتراجع الاحتياطيات.

مظاهر أزمة السيولة



1. ارتفاع تكلفة التمويل بين البنوك (BIBOR) ، ما يدل على نقص السيولة بين المصارف.
2. تزايد اعتماد الحكومة على الاقتراض المحلي والخارجي لتغطية العجز.
3. انخفاض معدلات الإقراض للقطاع الخاص بسبب تحفظ البنوك.
4. ضعف الثقة في الأوضاع المالية، وظهور مخاوف من تخفيض التصنيف الائتماني.

أسباب الأزمة:

1. تراجع أسعار النفط عالميًا منذ 2014، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات العامة التي تشكل أكثر من 70% من إيرادات الدولة.
2. ارتفاع مستويات الدين العام، حيث بلغ الدين أكثر من 90% من الناتج المحلي بحلول 2018.

3. تأخر تنفيذ إصلاحات مالية وهيكلية مقارنة بباقي دول مجلس التعاون.

4. زيادة الإنفاق الحكومي مقابل ضعف التنوع الاقتصادي.

بحسب (2018 Moody's)، فإن "ضعف الاحتياطيات الأجنبية" وضع البحرين في وضع مالي هش مقارنة بجيرانها الخليجيين.

المعالجات والسياسات المتخذة

1. برنامج التوازن المالي (2018)

بادرت البحرين بإطلاق برنامج التوازن المالي بدعم من السعودية، والإمارات، والكويت، والبالغة قيمته 10 مليارات دولار، مقابل التزام البحرين بإجراء إصلاحات تشمل:

تقليص الإنفاق الحكومي.

تحسين تحصيل الإيرادات غير النفطية.

تقنين الدعم الحكومي.

تطبيق ضريبة القيمة المضافة (VAT) بنسبة 5% في 2019 (ثم 10% لاحقًا).



النتائج:

ساهم هذا البرنامج في تقليص عجز الميزانية تدريجيًا وتخفيف الضغط على السيولة العامة للدولة.

2. تفعيل أدوات السياسة النقدية

قام مصرف البحرين المركزي (CBB) بعدة خطوات:

ضخ السيولة قصيرة الأجل عبر آلية اتفاقات إعادة الشراء (Repo).

تعزيز سوق أدوات الدين الإسلامية (الصكوك) لتوفير التمويل والسيولة للبنوك.

خفض أسعار الفائدة لتحفيز الإقراض والنشاط الاقتصادي.

بحسب (CBB 2020)، فقد تم إصدار صكوك حكومية أسبوعية بقيمة تفوق 200 مليون

دينار لتمويل الميزانية وتوفير أدوات استثمارية للبنوك الإسلامية.

3. تعزيز دور القطاع المصرفي الإسلامي

يعد البحرين مركزًا إقليميًا للتمويل الإسلامي، واستفادت من ذلك عبر:

تنشيط سوق الصكوك الإسلامية القصيرة الأجل كأداة لإدارة السيولة.

تطوير أدوات مثل: وكالة الاستثمار، المراجعة الحكومية، الصكوك المرنة.

تعزيز الحوكمة الشرعية ومطابقة المنتجات للمعايير الدولية.

4. التحول الرقمي وتفعيل المدفوعات الإلكترونية

أطلق مصرف البحرين المركزي مشروع Fawri و BenefitPay لتقليل الاعتماد على النقد

الورقي، وتسريع التحويلات بين الأفراد والشركات، مما ساعد في تخفيف الضغط على

السيولة النقدية المباشرة.

التقييم والنتائج لتجربة البحرين

1. تحسّن في مؤشرات السيولة المصرفية بعد عام 2020، رغم تأثير جائحة كوفيد-19.



2. نمو سوق الصكوك الإسلامية كمصدر مستقر لتمويل الحكومة والبنوك.

3. استعادة الثقة في النظام المالي مع تحسن التصنيف الائتماني تدريجيًا.

4. استقرار سوق الإقراض البيئي بين البنوك وتحسّن مؤشر BIBOR.

الدروس المستفادة لاقتصادات مماثلة (كليبيا)

أهمية أدوات التمويل الإسلامي كوسيلة للسيطرة على السيولة دون اللجوء إلى طباعة النقود.

ضرورة التحول الرقمي المالي لتعزيز الشمول وتقليل الضغط النقدي.

فعالية التعاون الخليجي والإقليمي في تحقيق استقرار السيولة.

ضرورة ربط الإصلاحات المالية بخطط واضحة للإنفاق والإيرادات.

النتائج والتوصيات:

1. السيولة النقدية تمثل حجر الزاوية في الاستقرار الاقتصادي والمصرفي.
2. ليبيا تواجه أزمة سيولة مزمنة منذ 2014 أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية.
3. تعدد المصارف المركزية وغياب سياسة نقدية موحدة من أبرز مسببات الأزمة.
4. ضعف الثقة في القطاع المصرفي دفع المواطنين إلى الاعتماد على النقد الورقي.
5. السوق السوداء استفادت من غياب القنوات الرسمية لتوفير السيولة.
6. تفعيل أدوات التمويل الإسلامية هو خيار مناسب للحالة الليبية خصوصا بعد نجاحه في دول إسلامية أخرى .
7. الصكوك الإسلامية أحد الأدوات التمويلية الأساسية لتوفير السيولة في القطاع المصرفي.

التوصيات:

1. الإسراع في توحيد المؤسسات المالية ودمج السياسات النقدية بين شطري البلاد.
2. تفعيل وتوسيع خدمات الدفع الإلكتروني لتقليل الاعتماد على النقد الورقي.
3. إعادة بناء الثقة بين المصارف والعملاء من خلال تعزيز الشفافية والرقابة.



4. محاربة الفساد المالي والحد من تهريب العملة الأجنبية.
5. دعم أدوات السياسة النقدية المبتكرة، مثل الصكوك الإسلامية، لضخ السيولة بشكل فعال.
6. صلاح الإطار القانوني والمؤسسي للسياسة النقدية والمالية.
7. تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية والحديثة لجذب المدخرات.
8. دمج الاقتصاد غير الرسمي في الدورة الاقتصادية من خلال الحوافز الضريبية والرقابة.
9. إعادة الثقة في القطاع المصرفي عبر ضمان الودائع وتوفير السيولة المنتظمة.
10. ضرورة تفعيل سوق المال الليبي وفتح غرفة خاصة بتداول الصكوك الإسلامية.
11. تعزيز الرقابة على سعر الصرف والحد من المضاربة.

المراجع:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2021). (UNDP). تأثيرات الأزمة الاقتصادية في ليبيا على الفئات الضعيفة.
2. بعيو، س. م. (2022). أزمة السيولة في ليبيا: الأسباب والتداعيات. مجلة الاقتصاد الليبي، 8(1)، 15–33.
3. البنك الإسلامي للتنمية. (2020). *أدوات إدارة السيولة في التمويل الإسلامي: التجارب والتطبيقات. جدة: وحدة البحوث والسياسات.
4. البنك الدولي. (2022). *تعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المصرفية الإسلامية*. واشنطن: البنك الدولي.
5. البنك المركزي الماليزي. (2020). تقرير الاستقرار المالي. كوالالمبور: Bank Negara Malaysia.
6. بوحليقة، ر. ف. (2023). انعكاسات أزمة السيولة على الأداء الاقتصادي الليبي. مجلة جامعة سرت للعلوم الاقتصادية، 5(2)، 90–107.



7. الخليج العربي للدراسات. (2019). أزمة السيولة في البحرين: الأسباب والمآلات. *مجلة الخليج الاقتصادية، 13(2)، 77-92.
8. صادق، أ. ع. (2021). إدارة السيولة في المصارف الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 19(2)، 55-72.
9. صالح، ف. أ. (2021). دور الصكوك الإسلامية في تمويل العجز العام: دراسة حالة ماليزيا. مجلة البحوث الاقتصادية الإسلامية*، 12(1)، 99-121.
10. صندوق النقد الدولي. (2018). تحليل السياسة النقدية في ماليزيا. واشنطن: IMF.
11. صندوق النقد الدولي. (2022). تقرير مشاورات المادة الرابعة – ليبيا.
12. عبدالله، ن. س. (2019). تجربة ماليزيا في إدارة السيولة وفقاً للشريعة الإسلامية. مجلة الاقتصاد الإسلامي الدولية، 11(1)، 43-62.
13. عيسى، م. ن. (2020). السيولة النقدية وأثرها على الاستقرار المالي والمصرفي. المجلة العربية للعلوم المالية والمصرفية، 13(1)، 88-102.
14. الكيلاني، ع. م. (2019). دور التمويل الإسلامي في تنشيط الاقتصاد الوطني: منظور معاصر. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي*، 6(2)، 45-63.
15. مصرف ليبيا المركزي. (2023). التقرير السنوي. طرابلس: إدارة البحوث والإحصاء.
16. المغربي، أ. أ. (2021). تحليل اختلال التوازن النقدي في الاقتصاد الليبي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 6(2)، 41-60.
17. وكالة أنباء البحرين. (2019). تنفيذ برنامج التوازن المالي وخطوات ضبط الإنفاق الحكومي.
18. يوسف، أ. م. (2021). دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية: دراسة حالة ماليزيا. مجلة البحوث الاقتصادية، 7(3)، 105-124.
19. الطشاني، ع. م. (2022). *دور المصارف الإسلامية في معالجة مشكلة السيولة النقدية في الاقتصاد الليبي.* مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، 14(2)، 55-72.



20. خليفة، أ.أ.، عبدالسلام، ع.إ.، وبكار، م.ب. (2023). *سعر الصرف في ليبيا: المشكلات والحلول الممكنة من وجهة نظر الاقتصاد الإسلامي*. جامعة الزيتونة، ليبيا.
21. البرعصي، م.أ. (2021). *التحول نحو الصيرفة الإسلامية كحل لأزمة الثقة والسيولة في ليبيا*. المؤتمر الدولي حول التمويل الإسلامي، جامعة سبها.
22. عبدالرازق، ن.ع. (2019). *أدوات التمويل الإسلامي ودورها في مواجهة الأزمات المالية: دراسة مقارنة بين ماليزيا والسودان*. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، 13(1)، 101–130.
23. المرغني، س.م. (2020). *صندوق إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: تجربة البحرين وإمكانية تطبيقها في ليبيا*. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 8(2)، 88–104.
24. إليك مجموعة من **المراجع الأكاديمية الموثقة بنظام APA (الإصدار السابع)** التي يمكن اعتمادها لدعم قسم *خلفية عن أزمة السيولة في ماليزيا ودور أدوات التمويل الإسلامي* كما ورد في نصك السابق:
25. البنك المركزي الماليزي. (2010). التقرير السنوي للبنك المركزي الماليزي 2010*. كوالالمبور: بنك نيجارا ماليزيا.
26. عبد الحلیم، محمد. (2018). *أدوات التمويل الإسلامي ودورها في إدارة السيولة في المصارف الإسلامية: دراسة حالة ماليزيا*. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 26(2)، 145–178.
27. Central Bank of Bahrain. (2020). *Financial Stability Report. Manama: CBB.
28. IFSB. (2021). *Islamic Fintech: Innovations and Implications for Financial Inclusion*. Kuala Lumpur: Islamic Financial Services Board.
29. International Monetary Fund. (2018). Bahrain: Staff Report for the 2018 Article IV Consultation. Washington, DC: IMF.
30. Moody's Investors Service. (2018). *Bahrain's Sovereign Credit Rating Report.



- 31.Ahmad, K., & Hassan, M. K. (2018). *Liquidity risk management in Islamic banks: Evidence from Malaysia and GCC countries.* *Journal of Islamic Accounting and Business Research, 9*(3), 300–318.
- 32.El-Gamal, M. A. (2017). *Islamic finance and economic stability: The role of Sharia-compliant instruments in liquidity management.* *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 10*(4), 456–472.
- 33.Bank Negara Malaysia. (2013). *The Central Bank and the Financial System in Malaysia: 1959–2013.* Kuala Lumpur: Bank Negara Malaysia.
- 34.Hassan, M. K., & Lewis, M. K. (2007). *Handbook of Islamic Banking.* Cheltenham: Edward Elgar Publishing.
- 35.Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). *An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice* (2nd ed.). Singapore: Wiley Finance.
- 36.Islamic Financial Services Board (IFSB). (2017). *Islamic Financial Stability Report.* Kuala Lumpur: IFSB.
- 37.Kamal, A., & Yusof, R. (2019). Islamic financial instruments and liquidity management: The Malaysian experience. *Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10*(3), 412–428. <https://doi.org/10.1108/JIABR-05-2018-0067>
- 38.Saad, N. M., & Rosly, S. A. (2015). Liquidity management in Islamic banks: A study of Malaysia. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 8*(3), 321–336. <https://doi.org/10.1108/IMEFM-12-2014-0129>.



- 39.Siddiqi, M. N. (2006). *Islamic Banking and Finance: Fundamentals and Contemporary Issues.* Jeddah: Islamic Research and Training Institute (IRTI), Islamic Development Bank.
- 40.Yusuf, M. M., & Chong, B. S. (2012). Liquidity risk management in Islamic banking: The Malaysian case. *Asian Economic and Financial Review, 2*(1), 121–135.
- 41.Athukorala, P. (2010). Malaysia and the Global Crisis: Lessons from the Past. *Asian Economic Policy Review, 5*(2), 301–317.
- 42.Menon, J. (2012). Malaysia's Response to the Global Financial Crisis. *Asian Development Bank Institute Working Paper No. 379.* Tokyo: ADBI.
- 43.Chapra, M. U. (2008). *The Global Financial Crisis: Can Islamic Finance Help Minimize the Severity and Frequency of Such a Crisis in the Future?*
- Jeddah: IRTI, Islamic Development Bank.
- 44.Dusuki, A. W., & Abdullah, N. I. (2007). Maqasid al-Shariah, Maslahah, and Corporate Social Responsibility. *American Journal of Islamic Social Sciences, 24*(1), 25–45.
- 45.Zainol, Z., & Kassim, S. H. (2010). A Critical Review of the Conceptual Definition of Liquidity Risk in Islamic Banking. *International Journal of Business and Social Science, 1*(1), 129–136.